السعودية لحقوق الإنسان

وثيقة أساسية موحدة تشكل جزءًا من تقارير الدول الأطراف

جمهورية تنزانيا المتحدة

[تاريخ الاستلام: 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2014]
المحتويات

الفقرات

الصفحة

أولاً - معلومات عامة عن جمهورية تنزانيا المتحدة ........................................ 43-1

ثانياً - التاريخ، الموقع الجغرافي، المناخ ....................................................... 1

ثالثاً - السكان .................................................................................................. 3-2

رابعاً - العاطل، الخوّة السياسية والإدارة ..................................................... 9-4

خامساً - الوضع الاقتصادي، حالة المجتمع ................................................... 10

السادساً - السياق الاقتصادي الخارجي ............................................................. 17-11

سابعاً - مراجعة عن الفقر ............................................................................. 19-18

ثامناً - الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها ........................................ 43-20

طنينها ................................................................. 68-49

التثامنة - عدم التمييز والمساواة ................................................................. 50

التيتما - الخطر الدستوري للتمييز ................................................................. 53-51

التمتما - الخطر السياسي للتعزيز ................................................................. 67-54

سادسة - الخلاصة، المباني للتميم ................................................................. 68

سابعة - الحماية الفردية للمحمّلة في عدم التميم ........................................ 92-69

ثامنة - الحاكم، الأجهزة أو الهيئات شبه القضائية ........................................ 77-70

التثامنة - حقوق الإنسان والحوّة الرشيدة .................................................. 88-78

التيتما - اللائحة، التقارير، والمناهج، والنصوص الدولية، وغيرها .................................. 92-89

المرفق

**

** نتاح مرفق للاطلاع في ملفات الأمانة. وهو يتضمن تفاصيل صكوك حقوق الإنسان الدولية التي انتمت إليها جمهورية تنزانيا المتحدة كـ: ملخص، ومحاسبات واتباع العمل، والدستور، والسياسات، والنصوص، والولايات القضائية، وثـبت مراجع مثيرة، والتقارير، والملاحظات، والنصوص، والسياسات، وغيرها من الوثائق المهمة، وغير ذلك من الوثائق المهمة.
أولاً - معلومات عامة عن جمهورية تنزانيا المتحدة

الخريطة، الموقع الجغرافي، والمناخ

1 - تقع الدولة الطرف في شرق أفريقيا بين خطى الطول 29 درجة و 41 درجة شرقاً، وخطي العرض 1 درجة و 12 درجة جنوباً. وتقع زنجبار، وصفها بلاد شبه مستقل داخل الدولة الطرف، في منطقة المحيط الهندي على بعد حوالي 33 كيلومتراً تقريبا عن الساحل الشرقي لأفريقيا بين خطى العرض 5 درجات و 7 درجات جنوب خط الاستواء. وتألفت زنجبار من جزيرتين، هما أنغوجا وبيمبا وعدد من الجزر الصغيرة الأخرى، بعضها غير مأهول. وجمهورية تنزانيا الاتحادية هي أكبر بلد في شرق أفريقيا، إذ تبلغ مساحتها 455,365 كيلومتراً مربعا. وتغطي داخلها زنجبار مساحة تبلغ 2654 كيلومتراً مربعا، وبلغ مساحة جزيرة أنغوجا، وهي الجزيرة الكبرى في زنجبار، 666,1 كيلومتراً مربعا، بينما تبلغ مساحة جزيرة بيمبا 988 كيلومتراً مربعا.

2 - يبلغ عدد السكان في الدولة الطرف بالسكان القارية: 44,968,923 نسمة في عام 2012 (تنزانيا) وتبением: 23,626,546 نسمة، وزنجبار: 3,027,065 نسمة. وبناءً على الإحصاء الوطني لعام 2002، عندما أجري التعداد الوطني للسكان. وينصب شباب السكان، يمثل الأطفال دون سن 18 عاماً نسبة 45.1٪ من المائة من مجموع السكان، الذي يشكل فيه الإناث 48.2٪ في المائة، والمذكر 51.4٪ في المائة. وسكان تنزانيا القارية في أقلهم 20 سنة؛ إذ يعيش 71٪ في المائة منهم في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة الأهلية غير المتطورة في الحيوانات الصغيرة، أما في زنجبار، فقلت نسبة 54٪ في المائة من السكان في المناطق الريفية.


(2) [مباشرة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2011].

الحوكمة السياسية والإدارة

4- الدولة الطرف، التي تقسم حاليًا إلى 30 منطقة، منها 25 منطقة في تنزانيا القارية، وخمس مناطق في جزر زنجبار، دولة ديمقراطية متحدة تتألف من ثلاث جزر تقع تحديدا في القرن 16. وتنقسم تنزانيا القارية إلى 169 مقاطعة مقسمة إلى أقسام فرعية ومركزي وقرى. وأدلى هيكل للإدارة الحكومية في تنزانيا القارية وهي القارة في المناطق الريفية والمراكز في المناطق الحضرية. والسلطة التنفيذية هي أعلى مسؤوليات الإدارة العامة ممثلة في رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة الذي يمارس مهمته من خلال مجلس الوزراء. ورئيس الجمهورية هو رئيس مجلس الوزراء. وتوجد أيضًا السلطة التشريعية التي يمثلها برلمان جمهورية تنزانيا المتحدة (المعرف على المستوى الشعبي باسم المجلس الوطني (Bunge) والسلطة القضائية (عاصمة 경우ان انتداب تنزانيا ولهها محكمة تنزانيا العليا وعاصمة المحكمة الإدارية) أو النسيلة.)

5- وتقسم زنجبار إلى خمس مناطق إدارية، ثلاث منها في أنغوجا وثنان في بيمبا. وتتضمّن كل منطقة إلى مقاطعات، ليكون بذلك مجموع المقاطعات عشرة في الجزيرة. وأدلى هيكل إداري حكومي على مستوى المجتمع المحلي هو الشماعية. ويوجد على مستوى القمة المجلس النيابي لتزويد رئيس الوزراء في عضوًا يشترط في خصائصه أو ما يعرف عربًا باسم بارازا مايندوزي (Bunge) الذي يشكل السلطة التنفيذية (أي الحكومة الثورية للبرلمان أو ما يعرف عربًا باسم ميندوزي زانجبار). ورئيس الحكومة هو رئيس زنجبار ويشترط أيضًا منصب رئيس المجلس الثوري. وللبرلمان تفويض عامة، وهو مجلس يمنيب ووزراء زنجبار (العربية عمومًا باللغة بارازا لا وأوكوديبي زانجبار) وسلطنتها القضائية حتى مستوى المحكمة العليا لزنجبار. ويشترط الجهاز القضائي مع تنزانيا القارية في محكمة الاستئناس.

6- يوجد 357 عضوًا في برلمان جمهورية تنزانيا المتحدة، الذي يعقد جلساته البرلمانية في عاصمة البلد دودوما. وينتألف البرلمان من أعضاء عن الدوائر الانتخابية؛ وعضوات في المجالد الخاصة بالرجال (100 عضوًا) وأعضاء يمثلهم رئيس الجمهورية (بين كل 5 منهم امرأة)


GE.15-03149
وانثنا)، ومتمثلين عن مجلس نواب رئيسي، والناخب العام للجمهورية باعتباره عضواً بحكم المنصب. ويشكل حالياً الحزب الحاكم، وهو الحزب الثوري، أغلبية أعضاء البرلمان الذي يسمح في هذه المجموعات مقعداً، وتشمل أحزاب المعارضة حزب الديمقراطية والتقدم الذي يشغل 48 مقعداً ثانياً، وليبيا حزب الجمهورية المتحدة المدنية الذي يمثل 39 مقعداً، وحزب المؤتمر الوطني للبناء والإصلاح 4 مقاعد، وحزب العمل التنظيمي والحزب الديمقراطي المتحد الذين يمثلون كل منهما مقعداً واحداً، وتوجد أرادة على رأس المجلس في الوقت الحالي.

ويبلغ عدد أعضاء مجلس النواب في زيبار حالياً 79 عضوًا، ممن فيهم النائب الثاني لرئيس البلد، الذي يولى رئاسة أعمال الحكومة في المجالس. وشهدت زيبار في عام 2010 إصلاحات سياسية هامة من خلال التعديل العاشر لدستور زيبار الذي تشكّلت بموجبها ضمن جملة أمور، حكومة الوحدة الوطنية في أعقاب اضطرابات سياسية دامت عقداً من الزمن. واجبها هذه الحال لاستنادتها أننا القضايا حكومة وحدة وطنية بعد إجراء الانتخابات التنظيمية في تشرين الأول/أكتوبر 2010، والانتخابات التي أجريت في زيبار في 31 تموز/يوليو 2010 ووصفت فيها 36,4 في المائة من الناخبين لصالح تشكيل حكومة وحدة وطنية. ووافق الاستفتاء على جملة أمور شملت السماح للحزب الحاكم في الانتخابات برئيسي النائب الأول لرئيس البلد بينما يرشح الحزب الفائز الرئاسة ونائبها الثانى. ويشهد هذا الترتيب السياسي الجديد، بين النائب الثاني للرئيس مصلحة القيادة في رئاسة أعمال الحكومة. وبلغ عدد الناخبين المسجلين 655,7 495 ناخبًا، منهم 241,234 من الإناث و73,185 من الذكور.

وفي الفترة منذ نيسان/أبريل 2012، شرعت الدولة الطرف في إجراء استعراض لدستورها الحالي بناءً على اعتماد قانون الاستعراض الدستوري 2011.11 وشُخصت لجنة استعراض الدستور التي أنشأت بموجب المادة 5 من هذا القانون على عملية استعراض الدستور وإعداد صياغته. وشُخصت اللجنة عن المشروع الأول للدستور في 3 حزيران/يونيو 2012 وجرت مناقشته في منクラブ الاستعراض الدستوري على نطاق واسع. وقد أنشأت اللجنة هذه المندليات على أساس كل حالة على حدة بناء على التوافر الإقليمي في الدولة الطرف.12 في قانون الاستعراض الدستوري، الفصل 38، الطبعة الثانية، 2012.13 وقدمت ما لديها من آراء بشأنه في تموز/يوليو وأب/أغسطس 2013.14 ونُذكر أن التمثيل اللجنة.


(1) [الحكومة الثورية لزيبار، قانون الاستعراض الدستوري، الفصل 38، الطبعة الثانية، 2012] Cap. 83 R.E. 2012
(2) [المرجع نفسه، المادة 118] (1)
(3) [المرجع نفسه، المادة 118] (2)
(4) [النضال في هذا الموقع: 6-11-2011، تم زيارة الموقع في 26 تموز/يوليو/أغسطس 2012.
(5) [النضال] Revolucinari Government of Zanzibar, National Election Report 2010
(6) [التقرير عن الانتخابات الوطنية لعام 2010].
وجهات نظر الشعب من جميع أنحاء البلاد، قدمت المشروع الثاني للدستور في 30 كانون الأول/ديسمبر 2013 إلى رئيس جمهورية تانزانيا المتحدة ورئيس زنجبار، الذين قاما بعد ذلك بإعلانه في الجريدة الرسمية. وفي 18 آذار/مارس 2014، قدم المشروع الثاني للدستور إلى الجمعية التشريعية (المشتركة) بموافقة المادة 11 من قانون المراجعة الدستورية، وقد وضعت الجمعية الدستورية المداوات بشأن المشروع الثاني للدستور في صيغته النهائية ومن ثم قدمته إلى رئيس جمهورية تانزانيا المتحدة في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2014. وسوف يجري اعتماده فيما بعد عن طريق استفتاء عام.

- 9- وتكمالًا لحق المساواة وعدم التمييز بين الرجل والمرأة في جميع مجالات الحياة، من المعظم أن تدرج في مشروع الدستور حقوقاً تخص النساء والأطفال والشباب والشيوعي، والأعمال ذوي الإعاقة. وفي سبيل الوصول بمشاركة المرأة في الحياة السياسية إلى نسبة 50-50، يُعمّد في الدستور المقرّر بذلك أن يوجد متنافس من الذكور وأخرى أخرى في كل دائرة للانتخاب. أعضاء البرلمان.

دال- اللغة

- 10- اللغة الرسمية في الدولة الطرف هي السواحيلية التي تستخدم على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد. غير أن هناك لغات محلية تتكلمها القبائل المختلفة، التي تتجاوز عددها 12 قبيلة. والسواحيلية هي لغة التعليم المستخدمة في المدارس الإبتدائية؛ بينما نستخدم اللغة الإنجليزية أداة التعليم في المرحلة الثانوية والمؤسسات التعليمية العليا، والإنجليزية والسواحيلية مقبولتان كلغتين للعلاقية في أماكن العمل في كل من تنزانيا القارية وزنجبار.

هاء- الحالة الاقتصادية

- 11- يعتبر الاقتصاد في تنزانيا القارية بشدة على الزراعة التي تتأثر بأكثر من 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتسهم الزراعة أيضاً من 80 في المائة من الصادرات ويعمل فيها نحو 80 في المائة من القوة العمالة. وفي عام 2009، استحدثت الدولة الطرف البرنامج الثوري للتحسين الزراعي المعروف على نطاق واسع في اللغة السواحيلية باسم كليمور كوزانزا،

المراجع: 
(9) المرجع نفسه، المادة 114. 
(10) المرجع نفسه، المادة 140(2، 3، 4). 
(11) سوف تنظم اللجنة الوطنية للانتخابات هذا الاستفتاء ونشر عليه وتوقيع موعد 31-3 من قانون الاستفتاء الدستوري.

الذي يسعى إلى إدخال الطرق الحديثة في الزراعة. وتهدف الدولة بالطريق عن طريق هذا البرنامج إلى الوصول بالأنظمة الزراعية إلى حدودها القصوى من خلال الركائز التالية:

- إيجاد الإدارة السياسية لدعم التحول الزراعي وإدراجه على جدول الأعمال السياسي;

- تعزيز تحويل الزراعة;

- إعادة التنظيم المؤسسي للزراعة وإدارتها;

- التحول الهيكلي إلى الإنتاج الزراعي الاستراتيجي;

- توفير الأراضي للزراعة;

- تقديم الحوافز لتشجيع الاستثمارات في مجال الزراعة;

- الجماهير من أجل التحول الزراعي;

- استخدام العلم والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لدعم التحول الزراعي;

- تطوير البنية الأساسية لدعم التحول الزراعي;

- حشد التنظيمي لدعم تنفيذ البرنامج الثوري للتحسين الزراعي والمشاركة فيه.

12 - وتعتمد تنظيم الزراعة أيضا على القطاع الصناعي، الذي يمثل 10% في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني. ويرجع ذلك إلى عدد من التحديات التي تواجه هذا القطاع، ومنها عدم كفاءة إمدادات الكهرباء في الدولة. ففي الفترة 2010-2013، كانت نسبة التزويد بالكهرباء 32% في المئة من مجموع السكان، ولم تتجاوز هذه النسبة 11 في المئة من السكان في المناطق الريفية و 60 في المئة في المناطق الحضرية. مما يؤدي إلى تفاقم هذه الحالة أن تكون الكهرباء في الدولة الطرف يعتمد على القوى المائية التي تتأثر كثيراً بأخطاف مستويات هطول الأمطار في البلد وتدهور المعدات.


14 - وتمثل الاستراتيجية الوطنية الثانية للنمو والحد من الفقر (المعروفة سابقاً باسم مكثوفتان الثاني) استمراراً لالتزامات الحكومة والالتزامات الوطنية بتسريع وتوعد النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر. واعتمدت هذه الاستراتيجية التي تقوم على النهج الجديد وتنسب إلى الأهداف الإستراتيجية للألفية من أجل مواصلة الإنجازات وتوسيع نطاقها ومعالجة التحديات التي تواجه جدول أعمال النمو.
والحد من الفقر. وهي تشكل بالتالي إطارة تنظيماً لتبني الجهود الوطنية خلال السنوات الخمس
المقبلة (2011/2012-2015/2016) لتعجيل النمو المالي إلى الحد من الفقر عن طريق
الأهداف تدخلات تتقدم مصالح الفقراء، والتصدي للاختلافات التنافسية. وتتشاكل الاستراتيجية على
تحقيق النتائج الرئيسية التالية:

- تركز وشحذ ترتيب أولويات التدخل - المشاريع والبرامج - في قطاعات النمو والحد
من الفقر الرئيسية ذات الأولوية;
- تعمير التخطيط القائم على الأدلة وفحص الموارد في نفس التدخلات ذات الأولوية;
- الموافقة على الخطط الاستراتيجية للوزارات والإدارات والوكالات وسلطات الحكم المحلي
وبين هذه الاستراتيجية;
- تعزيز القدرية الحكومية والقدرات الوطنية على التنفيذ;
- توسيع دور ومشاركة القطاع الخاص في مجالات النمو والحد من الفقر ذات الأولوية;
- تحسين قيمة الموارد البشرية من حيث المهارات والخبرات، وتعمير نشر هذه الموارد;
- تشجيع التغييرات في العقلية نحو الاعتدال في العمل، والوطنية، والاعتماد على الذات;
- تعليم القضايا الشاملة في عمليات الوزارات والإدارات والوكالات وسلطات الحكم المحلي;
- تعزيز تطبيق الرصد والإبلاغ;
- تحسين تنفيذ الإصلاحات الأساسية بما يشمل توجيه اهتمام قوي لزيادة النهوض بتنفيذ
المالية العامة.

وسلحت الدولة الطرف، في الجانب القاري منها، زيادة بنسبة 7 في المائة في الناتج
المجالي الإجمالي الحقيقي في عام 2013 مقابل 5,5 في المائة في المثلة
في 2011, على التوالي. ونشأت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بوجه عام إلى حد
كبير بسبب التحسن في القطاعات التي تشهد بخصوص كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، بما في
ذلك الزراعة، والتشييد، والتجارة، والتدريب، والسياسة.

- تهدف رؤية رخاء لعام 2020، في جملة أمرها، إلى استئصال الفقر المدقع وبناء
اقتصاد قوي وفاعل على المنافسة الدولية من أجل تحقيق التنمية المستدامة للرهابين;
والاستراتيجية الرئيسية التي تديرها رؤية رخاء لعام 2020 هي استراتيجية رخاء للنمو والحد من
الفقر التي بدأ تنفيذها في عام 2007. وترافع الناتج المحلي الإجمالي في الفترة التي يغطيها
القرير السنوي عن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر للفترة 2013/2014.

(15) Harmonisation of MKUZA and Sectoral Level Indicators
(16) انظر
(13) القضايا الاقتصادية في صفقة الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر للفترة 2013/2014.
(14) القضايا الاقتصادية في صفقة الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر للفترة 2013/2014.
التقرير بين 0.4% في المائة و6% في المائة؛ وفي عام 2013، بلغ مجموع الزيادة في النتائج المحلي الإجمالي 7% في المائة، وذلك ارتفاع الدخل القومي الإجمالي لزنجبار إلى 4038 ملايين شلن تنزاني مقابل 4808 ملايين شلن تنزاني في عام 2008، حيث بلغ نصيب الفرد من الدخل في زنجبار 361 شلن تنزانياً بينما بلغ 7700 شلن تنزانياً في عام 2010 (16). وزيادة على التطلعات العريضة المعقودة على رؤية عام 2020 لتحويل اقتصاد زنجبار وتحديثه والقضاء على الفقر، تمت استراتيجية زنجبار الثانية لانمو والحد من الفقر أداة سوف تستخدمها الحكومة النورية في تحقيق الأهداف الإقليمية للألفية، والنهوض بمستويات المعيشة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة. وقد تحققت إنجازات ملموسة في تنفيذ الاستراتيجية زنجبار الأولى لانمو والحد من الفقر. وقد أثبت النتائج المتantha بصدت تعزيز النمو الاقتصادي، إدراكاً لضرورة نمو الاقتصاد من أجل التنمية الاجتماعية، بالناتج المرجو منها. فكان متوصط المعدل الحقيقي لانمو الاقتصادي في المائة خلال السنوات الثلاث الماضية. وبلغ ذروته بنسبة 7.2% في المائة في عام 2009، مقارنة بنسبة المستهدفة في عام 2010 وهو يتراوح بين 8% و10% في المائة. وفيما يتعلق بتحصيل الإيرادات، تحقق الأهداف المتقدمة (الإيرادات (17) في الاستراتيجية زنجبار الأولى (18.5) في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وهذا أدى ملحوظاً بالنظرة إلى الاضطراب الاقتصادي الذي عصف بالعالم في ذلك الوقت بسبب الأزمة العالمية في المال والوقود والأغذية.

17. وقعت الدولة الطفر التّنافسية من جانب زنجبار بنسخة النمو الاقتصادي وكافةة المقرر بشكل مستقل عن طريق مجموعة من الاستراتيجيات وخطط التي تراوح بين استراتيجيات لقطاعات متعددة وسياسات متعددة القطاعات، كلها موجهة صوب تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين شكل معيشة مواطنيها. وقد تضمنت مجموعة الثانية من استراتيجيات زنجبار لانمو والحد من الفقر 8 أهداف. ويتمثل أحد هذه الأهداف في كفاءة سبل مكافحة المقرض على التعليم جيد النوعية الذي يوجه الطلبة والواصل الجذب الاجتماعي. وضعت الأهداف التشغيلية ومجموعات الدخل الاستراتيجي إلى عدة مراحل، هي القضاء على الفقر، والرعاية الصحية، والتعليم والنمو المتعاقب بالطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي، التعليم الثانوي، والتعليم العالي، والحماية الاجتماعية. ومن بين الفئات الأخرى التعليم والتنمية، والتعليم غير النظامي، والتدريب المهني.

(15) نسبة الإيرادات الفعلية المخفضة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
السياق الاقتصادي الخارجي

والو -

18 - سوف يستمر تأثر اقتصاد الدولة الطرف بتدعيم من تطورات الظروف الاقتصادية العالمية، مثل النزاعات في أسعار النفط والأغذية، والأزمة المالية، والاقتصادية في العالم. ويتطلب ذلك الأزمة على اقتصاد جمهورية تنزانيا المتقدمة من خلال عدة نصائح، أهمها التجارة (وخاصة الصناعات) والتدفقات المالية (وخاصة الاستثمار المباشر). وقد يُحَمَّم عن الجولة الأولى من آثار الأزمة تباطؤ النمو وانخفاض التدفقات المالية والاقتصادية. وأما آثار الجولة الثانية فقد تطرأ على تؤثر في القطاع الحقيقي. وتعكس آثار النزاع في أسعار النفط والنزيف في حصول الطبقة في تلك المساحات. واسطة من الأراضي لإنتاج الوقود الحيوي والأغذية. ويُقدّر ما قدّد تلك الأزمة اقتصاد جمهورية تنزانيا المتحدة فهي أيضًا تجنب عدد فرص، من حيث زيادة الطلب على إنتاج الوقود الحيوي والأغذية، على سبيل المثال.

19 - ويلتاز الأزمة، تواصل التطورات في السياسات على الصعيد العالمي والإقليمي.

تحديد شكل الطريقة التي تتفاعل بها جمهورية تنزانيا المتقدمة مع الاقتصادات الأخرى. وهناك فوائد، وآخرين معوقات، مرتبطة بمنظمة التجارة العالمية، وتفاعلات الشراكة الاقتصادية، والسياسات المتعلقة بتغيير المناخ العالمي، وغيرها. وسوف تظل كذلك التطورات في النزيف الاقتصادي من بين القوى التي تؤثر أقصى كميرا على اقتصاد تنزانيا، مثل السوق المشتركة لشرق أفريقيا، والجماعة الإقليمية للجنوب الأفريقي، ورابطة التعاون الإقليمي لبلدان حلف شمال المحيط الهندي، ومنظمة حوض غرب الكابرا، وغيرها. وتشمل الفوائد المرتبطة بتلك التطورات التوسع التجاري، وتطوير البناء المحلي المشترك، وكذلك بعض الفوائد غير الاقتصادية، من قبل مبادرات السلام الإقليمية. وترتبط بعض التحديات بالانتماء المعقد الذي يؤدي إلى بعض الأحياء إلى ضغف التركيز وتضاؤل الأهداف. غير أن تأثير تلك التطورات على التجارة وحركة الموارد والمال سيشكل بصفة عامة عاملاً هاماً في التنمية الوطنية في الأحياء المتوسطة والبدوية. وقد أتاحت هذه التطورات فرصًا ساعدت في تنويع النقطة الاستراتيجية المحددة في الاستراتيجية الوطنية الثانية للنمو والحد من الفقر.

زاي -

لمحة موجزة عن الفقر

1 - الفقر الناجم عن انخفاض الدخل


GE.15-03149 10
العيشية في زنجبار للفترة 2009/10، انخفضت نسبة الفقر المتعلقة بالاحتياجات الأساسية إلى 44.4 في المائة مقارنة بنسبة 49 في المائة في عام 2005، بينما ظل حجم الفقر الغذائي عند نسبة 13 في المائة.

- 2- التوقعات بال نسبة لمعدلات الفقر


- 22- واستنادًا إلى هذا السيناريو، لم يتغير الفقر إلى المستوى المستهدف في الاستراتيجية الأولى للنمو والازدهار من الفقر في زنجبار، من نسبة 49 في المائة في عام 2005 إلى 13 في المائة في عام 2010. ويلاحظ أن الاستراتيجية الأولى لم تستخدم فجوة الفقر كأحد أهدافها. وهذا سيناريو مفتيح نوعاً ما لأن النمو الاقتصادي، في البلدان الفقيرة، يميل إلى أن يصبح بضع زيادة في عدم المساواة.

الشكل 1

معدل الفقر المتوقع بالنظر إلى النتائج المحلي الإحصائي وتزايد عدم المساواة

المصدر: [تقدير التنمية البشرية في زنجبار لعام 2009]

- 3- اتجاه الفقر كما يبين من عوامل فروعية غير معقولة

- 31- وتمثل فحص آخر لتقسيم حالة الفقر وديماته في استخدام بيانات الوباعدة الفرعية لأستنتاجات ميزانية الأسرة العيشية من الأشهر حزيران/يونيه وأب/أغسطس في عام 2004 ومقارنة معدل الفقر الذي يُحسب من هذه البيانات مع معدلات الفقر الجماعية من البيانات الفرعية لبيانات ميزانية الأسرة العيشية التي جُمعت في الأشهر حزيران/يونيه وأب/أغسطس المقابلة من عام 2009. وقد أجري مكتب كبير للباحثين الحكوميين في زنجبار.

المصدر: [دراسة الاستقصائية لميزانية الأسرة العيشية] الصفحة 100

GE.15-03149
هذه العملية في محاولة للحصول على معلومات تستخدم في إعداد استراتيجية زجّجار الثانية للنمو والحد من الفقر. وحسب ما سلف بيانه، يعني هذا النهج من ضعف خطر ويجري استخدامه هنا بسبب الحاجة الملحة إلى تحديد حالة الفقر في الوقت الراهن على أن يكون مفهوماً أن هذه العينات غير المثالية لا تتيح سوى مؤشرات تقريبية للغاية وغير دقيقة حالة الفقر.

وباستخدام البيانات غير المثالية المستمدة من العينة الفرعية، أخضعت النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون دون خط الفقر الخاص بالاحتمالات الأساسية الخفيفًا هامشياً من 43.7 في الأشهر الثلاثة حزيران/يونيو وفبراور/مارس وأغسطس من عام 2004 إلى 38 في الأشهر المقابلة من عام 2009. وباستخدام مؤشر الفقر الأكثر صحة، وهو مربع مؤشر فجوة الفقر، يبين أن الفقر قد انخفض بدرجة أكبر خلال حي على ذلك، يبين أن الفقر قد انخفض في المناطق الريفية في حين توجد زيادة طفيفة في الفقر في المناطق الحضرية. الأمر الذي يدل على أن الفقر في سبيله لأن يصبح "حضري الطابع" بدرجة متزايدة. وتستند البيانات كذلك على أن بنيتا تعاون الفقر أكثر من أنغوباً، ولكن النسبة الخفيفة في المقاطع. وتستند أيضًا إلى خطة الفقر العمالية إلى جانب مربع مؤشر فجوة الفقر الملازم، يبين أن الفقر المدعوق لم يضغط حالاً تلك الفترة. ويشير هذا إلى أن الزيادة المستمرة في أسعار المواد الغذائية تؤدي إلى إحباط الأشخاص شددي الفقر عن الإفلاس من عائلته ولعلما تكون السبب في أن الفقر يتحول بدرجة أكبر إلى ظاهرة حضارية - فسكان الحضر يستدلون على الأصول في الحصول على الأغذية بينما تزرع الأسرة المعيشية الريفية جزءًا على الأقل من الغذاء الذي تستهلكه.


6- نتيجة التحليل السابق تشير إلى أن الهدف المتمثل في خفض نسبة الفقر حوالي 50 في المائة بين العامين 2005 و 2010 كان أكثر طموحاً من اللام وقد نشأ ذلك من الصعوبة في تحقيق الهدف المتمثل في خفض الفقر الناجم عن انخفاضات الدخل. ومع ذلك، فقد مكّن العام 2010 من خلاصة الحرب في رد فعل الفقر لم يضعه في ظاهرة انتقالية وخطيرة. ومع ذلك، فإن هذا لا ينطبق على مناطق معينة، حيث تشهد الفقر في هذه المناطق على مدى سنوات.
تنظرًا لأن الفقر متعدد الأبعاد، فإن الدخل وحده لا يمكن أن يكون قياسًا كافياً لتقسيم التدخلات الرامية إلى الحد من الفقر. فتحسن سبيل الحصول على الخدمات في مجالات التعليم واللياقة وصحة وخفض معدلات الوفيات والاعتداءات بين صنوف الأدغال والأطفال، وزيادة الأهل المدعوم، واسعًا مساحة الدفقات هي بعض الأبعاد الأخرى الهامة للفقر. وكما سيشار أعلاه، توجد إيجابيات في الجهد من الفقر عند استخدام الأبعاد غير المتصلة بالدخل خلال استراتيجية زعيم الأول للفقر والخدمة من الفقر، وأغلب المُنظِم أن هذه الإيجابيات ستزيد دخول الفقراء على الأهل الطويل.

الفقر الناجم عن انخفاض الدخل وتحديات توزيع الدخل


الإحصاءات التوزيعية للمادة

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>توزيع الفقر التوزيعي (%)</th>
<th>توزيع الفقر الفردي (%)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2011/2012</td>
<td>41.7</td>
<td>21.7</td>
</tr>
<tr>
<td>2012/2013</td>
<td>38.6</td>
<td>44.9</td>
</tr>
<tr>
<td>2013/2014</td>
<td>36.3</td>
<td>43.9</td>
</tr>
<tr>
<td>2014/2015</td>
<td>34.1</td>
<td>42.0</td>
</tr>
<tr>
<td>2015/2016</td>
<td>32.0</td>
<td>40.1</td>
</tr>
<tr>
<td>2016/2017</td>
<td>30.0</td>
<td>38.2</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصادر: المكتب الوطني لإحصاءات الاستقصائية لتنزانيا الأمر المعيشي للفترة 2011/2012.

وetable التوظيف همة الوصول الرئيسية بين النمو والحد من الفقر. ووفقاً تغير النمط البشري، صور النمو (2001-2006) استخدمت أساساً في القطاع غير الرسمي 69% وتزامن هذه النموانة في وقت العمل. غير أن نوعية الوظائف الجديدة هامة في تفسير ركود مستوى الفقر. إذ تراجع ببطء معدل البطالة بين الأسرغان الذين تبلغ أعمارهم 15 عامًا فأكثر من 12.9% في المالة في عام 2006 (الدراسة الاستقصائية المتكاملة للقوى العاملة) إلى 11.7 في المالة في عام 2011. (وفقاً للدراسة)
الاستقصائية لميزانية الأمر المعيشية. وبلغ معدل البطالة 13.4% في المائة بين الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و34 عاماً) في عام 2006 (دراسة الاستقصائية المتكاملة للقوى العاملة لعام 2006). وبلغت المعدلات أعلى مستوياتها بين الشباب من الإناث، حيث وصلت إلى نحو 15.4% في المائة مقابل 14.3% في المائة بين الشباب من الذكور (دراسة الاستقصائية المتكاملة للقوى العاملة لعام 2006). وعلاوة على ذلك، شكلت المرأة نسبة 44.7% في المائة من العاملات في مقابل أجر، ونسبة 42.3% في المائة من المساعدين بدون أجر، ونسبة 39.5% من قوة العمل الزراعية، و20% في المائة فقط من العاملين لحصاد الحمص والذرة، وكذلك كان معدل البطالة بين الإناث أعلى من بين الذكور، إلا في المناطق الريفية. وفي دار السلام، بلغ معدل البطالة 4.3% في المائة بين الذكور. أما في زبخرا، وفقًا للدراسة الاستقصائية لميزانية الأمر المعيشية في 2009/2010، بقي معدل البطالة 4.4% في المائة، ولنسبة البطالة بين الشباب، بلغت نسبة 17.1% من المائة.

وادعت خلال السياسة العامة الموكلة إلى توفير الحماية الاجتماعية في جمهورية تنزانيا المتحدة.

وقد استحدث صندوق العمل الاجتماعي التزامنه الثالث لتنزانيا القارية، في كانون الثاني/يناير 2014، لتسيل إنجازات صندوق العمل الاجتماعي الذي يتابع نشاط مجموعات بناء على الإعلانات التي تنشر من خلال الأنشطة التي تعرف بـ "القوس"، وتتمثل الهدف الرئيسي من الصندوق في تشجيع الأسر المعيشية الفقيرة من زيادة دخولها وفرص النجاح لها مع تحقيق الاستدامة. ولمساهمة بالتعاون معهم، الذين يعيشون حاليًا دون خط الفقر المتعلق بالاحتياجات الأساسية، ويزكدهم جمع الأجر، والأمر المعيشية المضافة لضمان المعطيات التي تلتقي بتحقيق صورة أفضل. والنقاط المهمة في تطوير صندوق العمل الاجتماعي التزامنة الثالث لتنوع وتعزيز لدود العمل الاجتماعي التزامنة الثالث، برنامج الحوار من الفقر في زبخرا وهو يشمل حوالي 6 أسرة معيشية بضمانات إصلاحية في جميع مواقعها ومنطقة العمر. ووضعت زبخرا أيضًا سياسته الحماية الاجتماعية لعام 2014 التي تكفل توفير الضمان الاجتماعي للحوافز الضعيفة التي تصل إلى الطبقة العليا والقطاع غير الرسمي، وبتزامن مع تنفيذ المبادرات المقيدة لتنمية النشاط الاقتصاديstrings.com
31 - فيما يتعلق بمصادر كسب العيش، تراجع حصة الدخل الزراعي للأسرة العيشية 91.4 في المائة في الفترة 2011/2020 إلى 39.7 في المائة في عام 2014. وفي المقابل، ارتفعت حصة الإيرادات غير الزراعية لكن ليس بالقدر الذي يسمح بأن أغلب الأشخاص من براز الفقر. وبلغ معدل انتشار الفقر بين الموظفين الحكوميين أو شبه الحكوميين 10 في المائة تقريبًا، وبلغ 40 في المائة بين العاملين الآخرين الذين يعملون بأجر. ويدل ارتفاع النسبة بين هذه الطبقة الأخيرة إلى ترقيه الوظائف اللائقة من حيث الأجر الكافي في تلك القطاعات، ولا سيما في القطاع الخاص.

6 - النمو العام في الناتج المحلي الإجمالي وبيانات الناتج المحلي الإجمالي

32 - يتجه نحو الناتج المحلي الإجمالي من نسلICIALI لسنوات القرن الماضي نحو الصعود، فيما عدا خلال أزمة الأغذية وأزمة الطاقة ومؤخرًا الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وبلغ معدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي في تأجيج تنزانيا لمحة 7 في المائة في المتوسط منذ عام 2005، ويتوقف ذلك مع المستوى المستهدف المحدد الذي تتراوح نسبته بين 6 و8 في المائة سنوياً في الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر، على أن تنمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 بلغ 7 في المائة، ويرجع هذا الهبوط في جانب منه إلى الأزمة المالية العالمية. نتيجة للأزمة، تراجع أرجاح الصادرات وأسعارها، وتقللت تدفقات رأس المال والاستثمارات، وتقلصت السياحة وخفض الطلب على المنتجات السياحية. أدى ذلك الأمر إلى تدهور ميزان المدفوعات وفرضت على الاقتصاد ضغوطاً تضخيمية. غير أن شدة تأثير هذا النبض في الناتج المحلي الإجمالي ستتفاوت بين القطاعات. والواقع أن القطاعات التي تعتمد بكثافة الصادرات أو الواردات ستتأثر أكثر من غيرها. ولدت بوارد特价م الفعل في مجمل السياحة والتعدين.

33 - ويتغير الاعتماد في جمهورية تنزانيا المتحدة تدريجياً من حيث تكوين الناتج المحلي الإجمالي (وهو ما يطلق أيضاً على نسبة التوظيف نحو القطاعات وفقاً للدراسة الاستقصائية المتكاملة للقوى العاملة لعام 2006). وتراجع حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي ونسبتها من مجموع فرص العمل مقارنة بقطاع الخدمات، وقطاع الصناعات والتعدين (منها). بدأ أن غالبية التنزانيين ما زالوا يعملون على الزراعة في كسب عيشهم. وتشكل الحسابات القطاعي الرئيسي للاقتصاد، وسوف يظل نموها يتسم بأهمية خاصة لاستمرار النمو الاقتصادي في الارتفاع.

(1) الزراعة

34 - لا يزال صغار المزارعين يهيمنون على الزراعة إذ يعتمد 70 في المائة من الزراعة على القرن اليدوي، و 20 في المائة على الماهر الذي معبأ الثيران، و 10 في المائة على الجرار. ومع ذلك فهناك من العوامل ما يدفع لوصف هذا القطاع بأنه من مكعكات النمو. ذلك أنه، يحكم نوعات المناخية، يمكن إمكانية إنتاج الكثي من المحاصيل والمنتجات الخويا والخضروات، كما يمكنه توفير ما يكفي من الماء سواء للرعي أو للمشاوي، ومساحات كبيرة من الأرض التي الصالحة للزراعة. ويمكن بالثنايا، هذا القطاع، بالنظر إلى دوره في ضمان الرفاهية في الحد من سوء
الانتهاج، أن يتشكل الكثيرين منهم من قضية الفقر. وعلاوة على ذلك، يشير الطلب على الأغذية من بلدان الجوار إلى وجود فرص لزيادة صادرات الأغذية إلى تلك البلدان. وبين النشاط 2 حصة القطاعات الرئيسية من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات 2005 و2009 (18).

الشكل 2

خصة القطاعات الرئيسية من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات 2005 و2009

---

الجهاز المالي (وزراعة المالية) والشؤون الاقتصادية (2010)، مبادئ توجهية لإعداد خطة متوسطة الأجل وإطار الميزانية للفترة 2010/11-2012/13

---

وبلغ متوسط النمو في مجال الزراعة نحو 4 في المائة في الفترة ما بين عام 2005 وعام 2008. ونجم نمو في هذا القطاع عن مجموعة من تحسينات كبيرة. وتشمل هذه التحديات تهيئة البنية التحتية اللازمة لدعم الزراعة، وتوفير الخدمات الإرشادية، وضع تكنولوجيا الإنتاج، وانخفاض القيمة المضافة، والانتفاخ إلى الآليات المناسبة لتمويل الزراعة، وتقليل الأسواق، وأسعار المحصول غير المنصفة وغير التنافسية، والتسهيل البيئي. وتم القطاع الزراعي في زنجبار بنسبة 32.6 في المائة في عام 2013 مقابلة بنسبة 30.2 في المائة في عام 2012 وآسهم في 31.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك، نما قطاع الهواء في زنجبار بنسبة 3.1 في المائة في نفس الفترة وآسهم بحوالي 3.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

(ب) مصائد الأسماك

قائمة النمو في قطاع مصائد الأسماك متواضعاً منذ عام 2000 ووصل معدله إلى 3 في المائة في عام 2008. وتعتبر معدل بعد ذلك إلى 2.7 في المائة في عام 2009. وتعتبر جمهورية تترانيا المتحدة إمكانيات هائلة من حيث مواردها السمكية - سواء في المياه العذبة أو البحرية، ويمكن إذا أطلق عليها أن تساهم في تحفيز سبل العيش بين صفوف أصحاب

---

[المصادر: Zanzibar Economic Survey 2013] (18)
الملخص، بما في ذلك التغذية. وتشمل التحديات الرئيسية الصيد والأسماك وغير القانونيين في الأحياء ومنتجات مصائد الأسماك غير الحدود، مما يقلص من مساهمة القطاع في النمو والحد من الفقر وقوس التنمية المستدامة فيه. وتشمل المواقف أمام الصيد على النطاقين الصغير والوسطى على وجه التحديد تيسير الابتكارات، وتسهيل إجراءات الصيد. أما في زراعة، فتشمل قطاع مصائد الأسماك بنسبة 20.4 في المائة في عام 2012 وآسهجم بحوالي 7٪ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013.

(ج) التصنيع

37- تشکل تنمية التصنيع جزءًا لا يتجزأ من التحول الصناعي من أجل تيسير النمو وقبة فرص العمل. وتتراوح الروابط المدخلات هذا القطاع وخرجاته بالقطاعات الاقتصادية الأخرى إجراء مسحات على سلسلة القطاعات مثل قطاعي الزراعة والتعدين، وتقدم هذه الصناعات بدورها زيادة النمو في قطاع التصنيع ذاته. ومن هنا فإن تحسينات تكنولوجيا يمكن أن تؤدي إلى ازدياد فرص العمل ومسالة القطاع في عام 2009 هو نسبة 8.0 في المائة مقارنة بمعدل نمو قدره 9.9 في المائة في عام 2008، ويرجع ذلك أساسا إلى الأزمة المالية العالمية. وبالرغم من هذا الأداء الجيد نسبياً، يعاني القطاع معوقات ناشئة عن ازدياد تكاليف المعاملات التجارية، وعن عوائق البراءة والрактиة البنية الأساسية، وترجع هذه العقبات الأخيرة بصورة رئيسية إلى عدم توفير المرافق العامة (المياه والوقود وغيرها) بشكل يعتمد عليه، مما يؤدي إلى نقص استغلال القدرات؛ وعدم فعالية شبكات النقل وغيرها من البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ والمصادر الصغيرة ومثل تشهده من منافسة شديدة من الواردات، وعدم كفاية حافز التصدير. وترجع قطاع التصنيع في زراعة من 9.1 في المائة في عام 2012 إلى 8.2 في المائة في عام 2013 وأسهم بنسبة 11.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.)

(5) المعدين

38- تخر جمهورية ترانزانيا المتحدة بترسبات من الذهب والماس والترانزانيتي والمفتشيات والترنيت والفضة والذهب والصخور والغطس الطبيبي، ولديها إمكانات لاستغلال البترول. ويتم التعدين على النطاقين الكبير والصغير، وکلاهما هامان. وقبل عام 2007، شهد القطاع نموًا يتجاوز 15 في المائة سنويًا، وخفضت هذه النسبة إلى 7.5 في المائة في عام 2008، وواصلت تراجعه إلى 1.2 في المائة في عام 2009 بسبب هبوط صادرات المسال وإنتاج الذهب (حيث واجه أكبر منجم الذهب مشاكل خطيرة في البيئة التحتية). وتشكل تلك التقلبات الكبيرة في النمو أحد التحديات التي تواجه هذا القطاع. وتشمل

المراجع نفسه. (19)
المراجع نفسه. (20)
المتحدثات الأخرى ضعف الروابط بين القطاع وبين سلاسل الإمداد المحلية، وبالتالي انخفاض القيمة المضافة المحلية، والتأثيرات المضاعفة المحدودة، وقلة فرص العمل المتاحة، والنزاعات المرتبطة بالبيئة، والنقاط النقدية والموسمية اللازمة لإدارة القطاع بشكل فعال، على أن الترسبات الحمادية الكبيرة في البلد تشير إلى ارتفاع إمكانية مساحة القطاع في النمو والتحول الاجتماعي - الاقتصادي. ومن ثم فإن هذا القطاع يوصف بأنه من مراكز النمو.

(5)

اليمن

- يوجد في جمهورية تنزانيا المتحدة بعض من أهم ممالي الجذب السياحي وجميل المنسوجة في العالم. ولنا تقلそこで اولاعها رحلات المنشس لمسافات طويلة (خاصة في جبل كلمشجرو) والسياحة الساحلية، وهذه المعالم الجاذبة، في جملة عامل آخر، تؤثر السياحة لأن تصبح قطاعاً من قطاعات النمو، إذ تفتح فرصاً هائلة أمام التوسع في هذا القطاع. ومن الطرق للاقتراب ما إذا كان النمو عريض الز大发ی الشامیة تشغیل لقطاع السياحة-Vista 2008 وفقاً لتقدير التنمية البشریة في تنزانيا لعام 2009، أن هذه المرونة أعلى في القطاع الخاص منها في القطاع العام؛ وهذا معناه أن الجمهور الذي يُثاد للتشير إلى القطاع الخاص من شأنه أن تفيد في إيجاد فرص العمل. وتشمل الاستراتيجية التالية للنمو والحد من الفقر اهداف محدد موجه إلى العمل على أن يكون القطاع الخاص نابئاً بالنشاط تحقيقاً لنمو اقتصادي عريض القاعدة وفي صالح الفقراء.

- و ينبغى كذلك من تقرير التنمية البشریة في تنزانيا لعام 2009 أن السياحة، وهي أحد مراكز النمو في زنجبار، لم توجد فرصة العمل بالقدر المطلوب، وهناك شعب سائد بين المجتمعات المحلية بأن الأشخاص من خارج زنجبار هم المستفيدون من فرص العمل التي يتم إيجادها في القطاع السياحة، في حين يترك المجتمع المحلي لتحمل الوضعية الكاملة للتكوين البيئي والتفاعلية للسياحة، وقدف الاستراتيجية التانية للنمو والحد من الفقر أيضاً إلى زيادة حصة المنتجات المستقلة المحلية كالخضروات في سوق السياحة المحلية من أجل كفاءة نشر القاعدة بين الجزء الأكبر من السكان من خلال الأثر المضاعفة.

- ويفضل هذا محاكاة اعتماد السياحة على المسالك الأخرى للسياحة المحلية المحدودة نوعاً ما، الأمر الذي يعرض تقلبات الاقتصاد العالمي. ويعاني هذا القطاع أيضاً نقص الموارد الإدارية والمتعلقة بنظم المشاريع اللازم لصناعات السياحة الحديثة، كما يواجه احتجاجات في البنية الأساسية وتدني خدمات دعم السياحة (الصحة والنموذج والتأثير وتحديداً المعلومات والاقتصاد وغيرها)، مما يؤدي إلى نقص شديد في استغلال إمكانات السياحة في الدولة. وسوف تفضي معالجة هذه المعوقات إلى التوسع، ليس فقط في السياحة القائمة على الموارد الطبيعية، وإنما أيضاً في السياحة الثقافية والسياحة الرياضية، وسياحة المؤتمرات/اجتماعات. ويلعب
استعراض وتعزيز الترتيبات المؤسسية في التعامل مع قطاع السياحة، مثل حقوق قطاعات الصيد. وسجل قطاع السياحة في زنجبار معدل نحو قدره 51 في المائة في عام 2013، وأسهم في نسبة 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و80 في المائة من إيرادات العمليات الأجنبية.

(6) تطوير البنية الأساسية

42 - شهدت البنية الأساسية المرتبطة بالنمو، مثل الطرق والموانئ، (البحرية والجوية) والطاقة، تحسينات متواضعة، ولكن لم تجز تقدم كبير في قطاع السكك الحديدية. وأزدادت نسبة الطرق التي في حالة مقبلة وحيدة منذ عام 2005، بينما تراجعت المدّة التي تستغرقها ترفيغ البدائع في الموانئ. وازدادت القدرة المتوافرة لإنتاج الطاقة، ولكنها ظلت غير قادرة على مواجهة الزيادة في الطلب؛ ولا يزال استكشاف الوقود الأحفوري جارياً. غير أنه يلزم التغلب على بعض التحديات، ومنها كثرة حالات انتقال الكهرباء، وارتفاع التكاليف، وسوء حالة الطرق الرئيسي.

ويمكن جمهورية تنزانيا المتحدة أن تشكل محوراً إقليمياً للنقل والتجارة واللوجستيات إذا استغتلت موقعاً الجغرافي المتميز، وإمكاناتها الهائلة لتوثيق الطاقة. ومن التحديات الأخرى المذكورة، ارتفاع النفقات الإدارية، وتغيير المناخ (الذي يؤدي إلى تدمير البنية الأساسية وتراجع عمرها التشغيلي)، فضلاً عن الأساليب البشرية في مواقع التشغيل، وعلى الصعيد المحلي، كان مما يشترط تطوير البنية الأساسية على نطاق واسع مشاعر مشاركة المجتمع المحلي في تشجيع السدود والجسور المحترفة وما إلى ذلك من خلال برامج شريكة، مثل التشريعة التنظيمية لعمل الاجتماعي، ومشروع التنمية الزراعية التشاركية، وتمكينها، وغيرها. ومن التحديات التي تواجهها الاستراتيجية الوطنية الثانية للنمو والحد من الفقر كافية، توسيع تلك المساحة المجتمعة.

43 - فيما يتعلق بزنجبار، تمثل البنية التحتية في النقل، وتحديدياً الطرق والمطارات والموانئ؛ والالتصالات، بما يشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاتصالات السلكية واللاسلكية. وهناك أيضاً البنية التحتية للطاقة وهي تشمل المنتجات المرتبطة بالكهرباء، وغيرها من أشكال الطاقة. وتشمل شبكة الطرق في زنجبار نحو 1,189 كيلومتراً، منها 668 كيلومتراً من الطرق المحروفة والباقي إما طرق مكسوة بالغرض أو طرق ترابية.

ثانياً - الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

45 - فيما يتعلق بتقنانة القارية، يمثل قانون التمكين المتعلق بإنفاذ شريعة الحقوق في قانون إفادة الحقوق والواجبات الأساسية (1994) (17)، الذي ينص على إجراءات إفادة الحقوق والواجبات الأساسية المبردة في دستور تنزانيا. وموجب المادة (21)، يعطي هذا القانون كل الدعاوى، وأسباب الدعاوى المستندة إلى أحكام المواد من 12 إلى 29 من الدستور فيما يتعلق بالحقوق والواجبات والواجبات الأساسية (18). ومنذ القانون أيضاً المحكمة العليا تنزانيا الولاية الأصلية في القضايا المتعلقة بالحقوق والواجبات الأساسية (19).

46 - وتنص المادة 4 من قانون إنفاذ الحقوق والواجبات الأساسية على أنه إذا أدعى "أي شخص" أن هناك ما تعارض أو يتعارض أو يُرجح أن يتعارض مع أحكام المواد من 12 إلى 29 من الدستور فيما يتعلق به شخصياً، يجوز له: دون المساءلة بأي دعوى مسألة، وأن يقدم إلى المحكمة العليا بالتنزانيا الاستئناف في حال اتهام أي من حقوق وواجبات الدولة في شريعة الحقوق أو الشروط في اتهامها. وتحكيم المحكمة العليا في هذه الحالة سلطة إصدار كل ما يكون ضرورياً ومناسبًا، من أوامر لضمان تنفيذًا للمادة بالحقوق والواجبات الأساسية المبردة، أو مرفعة على موجب أحكام المواد من 12 إلى 29 من الدستور (20). وتقدم طلبات الطعن في قرارات المحكمة العليا إلى محكمة استئناف تنزانيا لسل الانتصاف الأخرى.

47 - فيما يتعلق بزنجبار، ترفع الدعاوى المتعلقة بانتهاكات الحقوق والواجبات الأساسية الواردة في شريعة الحقوق أمام المحكمة العليا لزنجبار، ويمكن تمكيني ذلك لجمع الأشخاص، من فيهم الأطفال، المقدم بالتنزانيا للانتصاف. وخلالما في تنزانيا القارية، لا يوجد في زنجبار أي قانون إجرائي أو تنسيقي لتنظيم الإجراءات المتعلقة في المحكمة العليا للمنافسة في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان (21). غير أن الدستور نفسه يراعي هذه المسألة؛ ويجعل الاستئناف ضد قرار المحكمة العليا إلى محكمة استئناف تنزانيا في حق إلى فريق من ثلاثة من قضاة المحكمة العليا بعينهم رئيس القضاة في زنجبار حضراً أننظر طلب الاستئناف موجب

الفصل 3، طبعة منحت، 2000، (21) وفقًا لحكم دستوري في شريعة الحقوق، وهو المادة 300، من الدستور الذي يقضي بأن تضع "سلطة الدولة" تكرياً للج او الجوانب نظم إجراءات النقضية عملاً بهذه المادة؛ وتحديد سلطات المحكمة العليا فيما يتعلق بالنظر في الدعاوى التي ترفع عملاً بهذه المادة؛ وضمان الممارسة الفعالة لسلطة المحكمة العليا وصول الحقوق والواجبات وإيفادها، وذلك لذا الدستور.

المادة 3 من قانون إنفاذ الحقوق والواجبات الأساسية (1944)، الفصل 3، طبعة منحت 2002، (22) المرجع نفسه، المادة 4.

المادة 12، (23) المرجع نفسه، المادة 12، (1944).

48 - إن عدم وجود قانون يسرد إجراءات المحكمة في دعاوى انتهاكات حقوق الإنسان يجعل من الصعب التعرف بين هذه الحقوق والحقوق الأخرى. غير أن الدولة الطرف تعمل على معالجة هذه الصعوبة.
المادة (3) من دستور زنجبار (1984)، ويستبعد من الفريق أي قاضٍ يكون قد نظر قبل ذلك في نفس اللائمة في درجته الأولى.

48. وفي زنجبار، خصصت محكمة القاضي الذي أنشئته بموجب قانون محكمة القاضي (1985) بالولاية في البيت في المسائل المتعلقة بالطلاق والزواج والانفصال والأحوال الشخصية للأفراد المتدينين إلى الإسلام. وتوجد محكمة القاضي في جميع المناطق ويرأسها علماء مسلمون لا يطبقون بعض الشرعية الإسلامية. غير أن إدارة محكمة القاضي تواجه عدداً من التحديات، ومنها عدم وجود نظام داخلي، وعدم السماح بحضور الدفاع في جرائم القاضي التي تتم أمام هذه المحاكم، وعدم وضع المؤهلات اللازمة لعمل فيها. وتعكف الدولة الطرف خالياً (من خلال الحكومة الثورية زنجبار) على استعراض القوانين الخاصة بمحاكم القاضي من أجل معالجة تلك التحديات.

ثالثاً- عدم التمييز والمساواة

49. تدعم الدولة الطرف مبادئ عدم التمييز والمساواة. وتشجّع هذه المبادئ في دستور جمهورية تنزانيا المتحدة ودستور زنجبار وكذلك في القانون التشريعي للدولة الطرف.

ألف- الحظر الدستوري للتمييز


تشمل أسباب التمييز المحظورة التمييز على أساس ما يلي: الجنسية، أو الإثنيّة، أو الولء، أو ملكية الأصول، أو الرأي السياسي، أو الدين، أو الجنسية، أو المكانة في الحياة. غير أنه يجوز التمييز الإيجابي بالنسبة لفئات معينة من الناس في حال اعتبارها موجبة من الحصول على حقوقها(6).

باء- حظر التمييز في السياسات


التعديل العاشر للدستور زنجبار، 2010.
التقنين رقم 3 لعام 1985.
الفقرة (27)
(26)
(28)
(23)
(1984)
وتتولى السياسة الوطنية بشأن الإعاقة بصفة خاصة أن: "تقترب تنزانيا حقوق الإنسان والمساواة بين جميع المواطنين. ولكل مواطن الحق بموجب القانون أن يشارك بحرية في الأنشطة التي تعود بالنفع عليه وعلى المجتمع ككل. ولكل مواطن، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، الحق على قدم المساواة مع الآخرين، في الحصول على الاحترام الأساسية من المجتمع" دونما تمييز يقوم على أي سبب من الأسباب المذكورة، بما فيها الإعاقة.

52 - وفي ظل هذه السياسة، تعتبر سياسة الحفاظ على حياة الطفل وحمايته وتنميتها لعام 2001 التمييز بين الأطفال لأي سبب من الأسباب التالية: المكان الاجتماعي، أو الأصلي، أو الدين، أو المركز الاقتصادي، أو الإعاقة. وتعترف سياسة زعيم بشأن التعليم لعام 2001 بحقوق الأطفال ذوي الإعاقة وحريته هذه الحقوق. ومن ذلك مثال أن الفصل الرابع من السياسة يهدف إلى ضمان تمكين الأطفال ذوي الإعاقة من الحصول على التعليم على قدم المساواة مع الأطفال غير المعوقين. وعلاوة على ذلك، تنص هذه السياسة على ما يلي:

- تعزيز التعليم الشامل بما يكفل حصول الأطفال ذوي الاعتقادات الخاصة (وهم يشتملون الأطفال ذوي الإعاقة) على فرص متكافئة ومعالجة العوائق التي تجول دون تعلمهم، ومراعاة مجموعة متنوعة من احتياجات التعلم;

- تحديد الأطفال الذين يعانون بطء التعلم والموهوبين وإتاحة فرص التعلم لهم تبعًا لسرعة تحسينهم;

- السماح، قد المستطاع، للأطفال ذوي الإعاقة والأطفال الآخرين ذوي الاعتقادات الخاصة بالانتقال بالمدارس المحلية التي يتقنون فيها تعليما جيدا جنبًا إلى جنب مع أفراد غير ذوي الإعاقة/الاحتياجات الخاصة.

وتحدد هذه السياسة استراتيجيات لتيسير تحقيق الأهداف المعلنة التي تشمل في جملة أمور، التعرف على الأطفال ذوي الاعتقادات الخاصة في سن مبكرة وتقديم احتياجات التعليمية والصحية.

53 - وتشكل سياسة الصحة في زعيم لعام 2009 إحدى أدوات الدولة الطرف الرامية إلى معاينة المسائل المتعلقة بالصحة. وتتولى هذه السياسة فكرة تقدم خدمات صحية جيدة لجميع سكان زعيم، بن فيهم الضعفاء والمحتاجون، وتعتبر أن تكون حقوقهم مكولة في الصحة والاحتياجات الخاصة. وتشمل استراتيجيات تحقيق هذه الغاية ما يلي: تحديد ملامح مختلف الفئات المعرضة واحتياجاتها الخاصة، بما في ذلك الأطفال ذوي الإعاقة؛ وعمل مع المؤسسات الصحية لضمان إعفاء غير القادرين على سداد رسوم الخدمات في المركز الصحي من تلك الرسوم حتى يمكنهم الحصول على الخدمات الصحية بدون مقابل. أما سياسة تنمية المرأة في زعيم (2001)، وهي حالةً قيد الاستعراض، فتحضر أن أي نوع من التمييز ضد المرأة على كافة الأصعدة.

GE.15-03149

22
حظر القانوني للتمييز

54 - ستستند الدولة الطرف عددا من القوانين التي تُحظر التمييز بغرض ضمان المساواة بين جميع الأشخاص، من فيهم الأطفال. وتحظر القوانين التمييز في الفئات التالية:

1- حظر التمييز في أماكن العمل


56 - وتحدد المادة 31 من مدونة قواعد الممارسة السليمة، قد يكون التمييز مباشرة أو غير مباشرة. أما التمييز المباشر "يفترق في الحالات التي تسمى فيها معاملة الموظف على أساس الأسباب المشار إليها في القاعدة 30". ويفترق التمييز غير المباشر "في الحالات التي يتطلب فيها مطلباً أو شرطاً محدداً، يتأثر تمييز ضد شخص أو فئة من الأشخاص على أساس الأسباب المذكورة في القاعدة 30".

2- حظر التمييز على أساس الإعاقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

(أ) استشارة التمييز في أماكن العمل على أساس الإعاقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

57 - أثار ظهور فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا عددا من المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. ومن أكثرها شيوعاً مسألة التمييز ضد الأشخاص المضطربين من جراء المرض أو المصابين به. وكان يُنظر إلى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على نطاق واسع بوصفه مرضاً يصيب الأشخاص المضطربين بالاعتصال الجنسي، وانطلاقاً من تجريم الأشخاص المضطربين من هذا المرض الفيروسي أو المصابين به.

(29) القانون رقم 6 لعام 2004.
(30) الفقرة (2) من المادة 31 من مدونة قواعد السلوك.
(31) المرجع نفسه، الفقرة (3) من المادة 31.

GE.15-03149
58 - وتحلق هذه الوصمة بأشخاص من مختلف مناحي الحياة من تضرروا من جراء هذا المرض الفيروس أو أصابوا به، ومن فيهم العاملون. وتمر بوتيف منذ تشخيص أولي حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام 1983 في جمهورية تنزانيا المتحدة، يمارس التمييز ضد الأشخاص المصابين بهذا المرض الفيروسي. وينبغي التمييز ضد هؤلاء الأشخاص عدة أشكال وفي مراحل مختلفة من عملية العلاقات الاجتماعية - الاقتصادية.

فهي مرحلة التعيين على سبيل المثال، يميز أرباب الأعمال ضد الموظفين المصابين من خلال الفحص "غير الطوعي" لتفعيل فيروس نقص المناعة البشرية؛ وإذا ثبت إصابة الموظف المصاب، يستمعه صاحب العمل من التوظيف. وتأتي في بعض الحالات عقود توظيف سارية بسبب نتائج الفحوص الإجبارية.

59 - ويتناول التمييز ضد الأشخاص بسبب حالاتهم من حيث الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع أحكام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان كما يتعارض مع أحكام القرون (5) و (6).

من المادة 13 من دستور جمهورية تنزانيا المتحدة وأحكام قانون العمل؛ و trabéت إصابة الموظف المصاب، يستمعه صاحب العمل من التوظيف. وتأتى في بعض الحالات عقود توظيف سارية بسبب نتائج الفحوص الإجبارية.

(ب) حظر وصم الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتمييز ضدهم


61 - وينص هذا القانون على أنه لا يجوز لشخص أن يجبر أي شخص من الساحل، أو المشاركة في خدمات، أو أن يطرد ذلك الشخص الآخر من أي مؤسسة بسبب حالته من حيث الإصابة الفعلية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو اعتقاد إصابته أو الاشتباه فيها. ويتحظر أيضاً الحماية فيما يتعلق بتجهيز سفر الشخص داخل جمهورية تنزانيا المتحدة أو خارجها؛ وفرض العلاج؛ والإقامة في أي مكان أو الحق في الإقامة على أساس تلك الأسباب. وينبغي أن يكون الشخص الذي يعاني الحظر السابق جريمة ويعاقبه في حال إدارته بغرامة لا تقل عن مليوني شلن تنزاني أو السجن لمدة لا تزيد على سنة واحدة أو كلاهما.

القانون رقم 18 لعام 2014.  
المراجع نفسه، المادة 32.

المراجع نفسه، المادة 18.

المراجع نفسه، المادة 32.
حظر التمييز في أماكن العمل بسبب فيروس نقص المانعة البشرية/الإيدز في جمهورية تنزانيا المتحدة


(35) انظر المادة (37) من قانون العمل والعلاقات العمال.
(36) القانون رقم 28 لعام 2008.
(37) تد أحكام خاصة أيضاً في قانون العمل والعلاقات العمال، وقانون العمل في زنجبار.
(38) تقرير التعداد السكاني لعام 2012.
(39) الدراسة الاقتصادية والدموية والصحية في تنزانيا لعام 2010.
3- حظر التمييز بموجب قانون الأشخاص ذوي الإعاقة

في تنزانيا القارية، ستة الدول المنتمية إلى لجنة الأشخاص ذوي الإعاقة. ويعتبر القانون إلى "رصد احتياجات المرضى الصحية، والمدارس التعليمية، والتدريب المهني، والاتصالات، والتوظيف أو العمل، وتغيير الحقول الأساسية للأفراد ذوي الإعاقة، وتغيير القانون".

ويفرض هذا القانون النزاعاً على الوزير المعني بضمان الالتزام بقوانين الإعاقة، بأي تأثير مماثل لما حدثه قانون الإعاقة ذوي الإعاقة.

4- حظر التمييز بموجب قانون الطفل (2009) وقانون الطفل في زنجبار (2011)

تقتضي المادة (15) من قانون الطفل (11) من قانون الطفل في زنجبار بـ "حق في أن يعيش مثيرراً من أي تأثير". وتورد المادة الأسس التي يستند إليها
التميز ضد الطفل يصفية مماثلة على النحو التالي: نوع الجنس، والمنصب، والعمر، والدين، واللغة، والرأي السياسي، والإعاقة، والحالة الصحية، والدواء، والأصل العرقي، والخلفية العائلية، أو الخضراء، والدولة، والمراكز الاجتماعي، الاقتصادي، وضعه كلاجي أو أي وضع آخر. 

دام- الحماية القضائية للحق في عدم التمييز

- 68 نال مباً عدم التمييز (المساواة) الاهتمام القضائي الواجب في حالات كبيرة في الدولة الطرف، ومنها قضية حلويوس أشتيغوا فرنسوا ناديا نايب عند النائب العام (14)، التي قررت فيها محكمة استعانت تونسيا أن التمييز على النحو المبين في المادة (5) يمكن أركابة ليس فقط من جانب شخص طبيعي أو ضده، بل وكذلك من جانب شخص اعتباري أو ضده، وأشارت المحكمة العليا إلى هذه السلطة القضائية وأقرها في قضية متكرر الحقوق القانونية وحقوق الإنسان، وتم إيجاد اختلاف مع العمل البيئي، وتحريم البلدية للمستخدم القانوني ضد النائب العام (15)، التي رأت فيها قضية كيمازور ج، (كما كانت تعرف آنذاك) أن بينما تكفل المادة (113) الحق في المساواة أمام القانون (16)، فإن المادة (213) تحظر سن قانون يشكل تميزاً مباشرًا أو بنطوي على أثر تميزي.

رابعا- الحق في الاتصال الفعال

- 69 لتلتزم الدولة الطرف، بوصفها عضوًا في عدد من صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، بحمايتها إعمال الحق في الاتصال الفعال لمواطنيها على النحو الموضح في القانون المحلي، وعلى المستوى الإجرائي، أنشأت الدولة الطرف هيئات قضائية (في شكل محكمة عادية، ومؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وهيئات شبه قضائية) تثبت في شكاوى الضحايا بشأن ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، ومنتقل الدولة الطرف من خلال هذه الهياكل القضائية أن تمنح كل من المحاكم الجنائية والمدنية أشكال الاتصال الفعال لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والحقوق القانونية.

انظر المادة (25) من قانون الطفل؛ والمادة (116) من قانون الطفل في زنجبار.

محكمة استعانت تونسيا في دار السلام، الطعن المدني رقم 46 عام 2001 (غير مذكورة في التقارير).

محكمة العليا تونسيا في دار السلام، قضايا متنوعة، قضية لحرية الدين، رقم 77 لعام 2005 (غير مذكورة في التقارير).

انظر أيضًا قضية مهتمأ 1، وزارة المدارس، وضروب المدارس، المحكمة العليا لزنجبار في زنجبار، قضية مدنية متنوعة، قضية رقم 5 لعام 1999، (غير مذكورة في التقارير).
المحاسب

القضاء في تايلاند القارية مؤسسة دستورية مناطق تفسير قوانين البلد. إذ ينص البند 28 من المادة 17 من دستور جمهورية تايلاند المندولة على أن"قضاء هو سلطة البت

في حالة عدم التفاهم في البت الأمور في حق أو ملكيات أو نزاعات ذات صلة المحاكمة على مختلف

درجات النظام القضائي.

وتأتي التجنيد في حالة المحاكمات القانية على نظام تنفيذ تايلاند "(1). وتيلها توزع المحاكم العليا للقضاء في تايلاند المندولة

(2) (1) (2) (2) (2) (2) (2) (2) ل 걳

وصولاً المحاكم البلدية في تايلاند المندولة،

وتشمل تحتم واتباع المحاكم قضاة الصلح المحليين ومحاكم المقاولات التي تتدف ولابلاء

القضياء.

ويأتي في أول الترتيب المحاكم الابتدائية "(3).

21 - وفي حين أن المحاكم الابتدائية ومحاكم المقاولات ومحاكم القضاء المحليين برأسها قضاة

صلح معينون من قبل لجنة الخدمات القضائية في تايلاند "(3)، يعتبر قضاة المحاكمة العليا وقضاء

(محكمة الاستئناف من قبل رئيس الجمهورية المندولة بالتشاور مع لجنة الخدمات القضائية في

تايلاند) "(1). في حين أن رئيس القضاء على رئيس المحكمة العليا لنظام القاضي الأول (النظام لجامعة السواحيلية باسم جاجي كونغومي)، ويعيّن رئيس تايلاند

كالاً من رئيس القضاء والقضاء الأول.

22 - وتعالج المطالع المقاتلة من المحاكم الابتدائية في تايلاند القارية من خلال محكمة المقاولات

المحكمة العليا ثم المحكمة الاستئناف. وتعالج المطالع المقاتلة من محكمة قضاء الصلح المحليين

ومحاكم المقاولات من خلال المحكمة العليا ثم المحكمة الاستئناف.

23 - وحرص الدولة الطرف على أن يعمّل النظام القضائي السالف الذكر مستقبلاً عن أي

نوع من التدخل، ويشكل ذلك الزيادة التي تقوم عليها أي نظام قضائي فعال يعي ويتعز

حقوق الإنسان في نطاق اختصاص فعالية. وتتجسد هذا الاستقلال في الطريقة التي يعيّن بها

المستقل عقب جلسة رئيس المحكمة العليا، إذ يقسمون على أن يقيموا العدل دون خوف أو مضايقة، وأن يسلكوا

مسلكًا يلقع مع إقامة العدل وإجراءات إجراءات المحاكمات القضائية. وتقاطع الدولة الطرف نظام

القانون العام في أداء خدمات موظفي القضاء، وهو نظام يمنع المسؤول التنفيذي من تقاطع دور

قادي في تلك الإجراءات، بل يشترك في شرث في المجبر من الكورورث بتذكير من ذلك في إجراء

التحقيقات وإصدار التوصيات بشأن إجراء تلك الخدمات من عدمه.

(1) أنشئت محكمة استئناف تايلاند بموجب المادة 177 من دستور جمهورية تايلاند المندولة (1977). (1) نظر أيضاً


(2) "انظر المادة 108 من دستور جمهورية تايلاند المندولة.

(3) أنشئت المحاكم الابتدائية ومحاكم المقاولات ومحاكم قضاء الصلح المحليين بموجب قانون محكمة


(4) انظر المادة 113 من دستور جمهورية تايلاند المندولة.

(5) المرجع نفسه المادتان 109 و118.
29

74 - والتأمّل من الدولة الطرف بمبدأ القانون الدولي الذي يقضي بتكثيف الانتصاف القانوني
ضد انتهادات حقوق الإنسان أساساً على المستوى الوطني، يوجد لدينا نظام من المحاكم يعمل
انطلاقاً من المستوى الشعبي إلى المستوى الوطني في كل من تنزانيا القارية وزنجبار.

75 - ويوجد في زنجبار نظام قضائي مزدوج يطابق قوانين وإجراءات مختلفة تمثل فيما بلي:
نظام القانون العام الذي يقوم على النظام القانوني الإنجليزي، ونظام المحاكم القاضي (75) الذي
يُطبق القوانين الإسلامية المتصلة بالأحوال الشخصية، أي الزواج والطلاق والمراث والنفقة
وحضانة الأطفال. وبداً التسلسل الزمني للقضاء في زنجبار بالمحاكم الابتدائية عند أدن
درجاتها (76) وليقي المحاكم المقاطعات (77)، ثم المحاكم قضاة الصلح الإقليمية (78) وتأتي على
قمة الهيكل الرئيسي المحكمة العليا لزنجبار (79). وتشكل زنجبار المحكمة العليا للدولة الطرف، وهي
محكمة استثناء تنزانيا (80)، مع تطورها (تنزانيا القارية). فتتمركز محكمة الاستثناء في كل الطعون
تحت الحدود ظاهراً من المحاكم العليا لزنجبار والمحكمة العليا لتنزانيا القارية (81). غير أن محكمة
الاستثناء تنزانيا غير متحصة بالنظر في الطعون الناشئة عن قرار المحكمة العليا لزنجبار بشأن إنفاذ
حقوق الإنسان والمصالح التي يكون مصدرها محكمة القاضي (82).

76 - وبداً التسلسل الزمني لمحاكم القاضي عند أدن درجاتها من المحكمة القاضي الإقليمية
وتلتها في سلم القضاة محكمة رئيس القضاة الشرعيين والمحكمة العليا لزنجبار التي تمثل أعلى
محكمة استثناء بالنسبة للأمور التي يكون مصدرها محكمة القاضي الإقليمية. وعند النظر في
المصالح الملحقة بمحاكم القاضي، ينبغي أن يرأس المحكمة العليا لزنجبار قاض من المحكمة العليا
يعقد جلساته بالاشتراك مع هيئة من العلماء، ومهم خبراء قضاة يتعينون معرفة
كيفية بالشريعة الإسلامية ويعانون القاضي في التوسل إلى قرار منصف وعادل في سياق
الشريعة الإسلامية (83).

(55) انظر على وجه الخصوص قانون محاكم القاضي، القانون رقم 3 لعام 1985.
(56) انظر قانون المحاكم قضية التصالح، القانون رقم 6 لعام 1985.
(57) المرجع نفسه.
(58) المرجع نفسه.
(59) أنشأت المحكمة العليا لزنجبار بموجب المادة 93 من دستور زنجبار (1984). انظر أيضاً قانون المحكمة
العليا، القانون رقم 2 لعام 1985.
(60) أنشأت المحكمة استثناء تنزانيا بموجب المادة 117 من دستور جمهورية تنزانيا المتحدة (1977). انظر أيضاً
قانون اختصاص محكمة الاستثناء (1979)، الفصل 141، طبعة منظمة، 2002.
(61) انظر على وجه الخصوص المادة 117 و 141 من قانون اختصاص محكمة الاستثناء.
(63) انظر المادة 10 من قانون محكمة القاضي (1985).
- 77 - في حين يرأس المحكمة الأدنى درجة (أي المحكمة الإقليمية)، ومحاكم المقاطعات، ومحاكم المقاطعات، ومصادقات الأغلبية، يرأس المحكمة العليا لزخارف رئيس القضاة الذي يعينه رئيس زخارف. ويعين رئيس زخارف القضاة الذين يجلسون على رأس المحكمة العليا لزخارف بناءً على توصية من لجنة الخدمات القضائية.

- الأجهزة أو الهيئات شبه القضائية

- 78 - بالإضافة إلى نظام المحقق الرئيسي، يوجد لدى الدولةطرف أجهزة أو هيئات شبه قضائية تشتمل على سلسلة من المحاكم القانونية أو القضاة. وهذه الأجهزة أو الهيئات شبه القضائية تتمتع بشخصية قانونية، وتشمل أفراد أو منظمات تتولى صلاحيات مستقلة تسويق النزاعات القانونية عن طريق تدريس واسع الانتشار للأطراف المتضاربة وفرض جزاء قانوني على المسؤول، شخصاً (أشخاصاً) كان أو منظمة (منظمات).

- 80 - وتشكل بيوتهم سلسلة من المحاكم القاضية من انتجاع منازعات العمل والمناعات الصناعية والمناعات على الأراضي في تنزانيا القارية وزخارف.

- أجهزة تسويه منافعات العمل

- 79 - وتشكل المناعات الناشئة عن العمال، وكذلك الأندية المستخدمة في تنزانيا القارية من انتجاع منافعات العمل في كل من هيئات المحاكم والمحاكمات المدنية. وتبدأ منافعات العمل في عادة عن طريق الوساطة (14) التي يتم تمويله من خلال المحاكم، وتشمل هذه المحاكم في قضية مثلاً كتشف من العامل المحكوم (15) للحال المسألة إلى المحاكم (16) الذي يحتوي على قطعة من المنافعات القضائية، ومن ثم إلى المحكمة العليا.

- 80 - وتشكل فقط من المنافعات القضائية من المنافعات القضائية مسؤولية تتولى سلسلة من المحاكمات المحكمة بموجب المادة (119) من قانون مسؤوليات العمل (2004)، بالتشاور مع مكتب إدارة الخدمة.

- انظر المادة (24) من قانون محاكم الصلح (185).

- انظر المادة (94) من سيرت زخارف (184).

- إنظر المادة (26) من قانون منافعات العمل (المباشرة التوجيهية للوحدة والتحكيم)، الإشعار (27) من قانون موعد منافعات العمل (15) (و) من قانون موعد منافعات العمل، القانون رقم 7 لعام 2004.

- أنشأت منافعات القضاة (26) من قانون منافعات العمل (12) من قانون منافعات العمل (16) من قانون منافعات العمل (2004).

- المحكمة العليا لل裁判 (شعبة العمل) في دراسة السلام، شعبة العمل رقم 5 لعام 2010 (غير متتوفر في القائمة).


- أنشأت شعبة العمل التابعة للمحكمة العليا في تنزانيا للمشار إليها فيما يلي باسم "محكمة العمل" بموجب المادة (19) من قانون موعد منافعات العمل (2004).

- المادة (21) من قانون موعد منافعات العمل.
وتراعي اللجنة لدى تعين الوسطاء ضرورة تكوين هيئة مستقلة ومهنية، وتعد اللجنة مدونة بقواعد السلوك للكادر المذكور، بالاشتراك مع الهيئات الذين يعملون في اللجنة.

وفي الفترة بين عام 2007 وعام 2011، تمكنت الدولة من إنشاء كيف للحكم الوساطة والتحكيم في كل منطقة من مناطق تنزانيا القارية، ويعتبر ذلك أنه يمكن لكل من لديهم منازعات في العمل سواء من الأشخاص أو المؤسسات الوصول بهسهولة إلى اللجنة لحل منازعاتهم.

81- ويجوز لرئيس القضاء أن يحدد عدد القضاة الذين يشكلون محكمة العمل منأي رأى ذلك ضرورياً؛ على أن يسمى أحد هؤلاء القضاة "قاضياً مسؤول". ويرأس القاضي المسؤول محكمة العمل ومعين أي قاضي ليكون مسؤول معظماء محكمة العمل في المنطقة.

وتألف محكمة العمل بثلاثة من الحاكمين، يعين من أمين محكمة العمل، ويتولى رئيس المحكمة من كل فريق من القضاة المعينين وفقاً للبدء التزاعي. من المادة 5 من قانون مؤسسات العمل، عند تعيين القاضي، على أن يلزم القاضي أن يعقد جلسات في وجود الخبراء الاستشاريين في ظروف معينة. وقد يحدث ذلك في الحالات التي تمت فيها القاضي في طلب الدعوى أمام محكمة العمل، أو إذا أقرت الأمور المناسبة على أن أسر حضور خبراء استشاريين غير ضروري، أو إذا لزم ذلك من أجل التحقيق في جرائم الفساد. 

82- ويجوز اختصاص محكمة العمل بقضيئها في المادة 94 من قانون العمال وعلاقات العمل، وتمت سميت مؤسسات العمل، أو المحكمة الของเขาومية، أو المحكمة السياسية، أو المحكمة غير المباشرة، أو المحكمة متصلة بالقضايا، أو المحكمة المؤقتة في حود الولايات المحلية للمحكمة العليا. ومن ثم المبدأ "إنه إذا كان لأي منظومة تتعلق بقوانين العمل فإن المحكمة المالية التي يوجه إليها هي محكمة العمل، دون أن ينقص هذا من السلطات العامة والسياسية القضائية للمحكمة العليا توجب قانون القضاء وتطبيق القوانين. ولمحكمة العمل على وجه الخصوص مسلة البناء في الطعون الناشئة عن قرارات أي من المحكمة بموجب الجزء الرابع من قانون العمال وعلاقات العمل.

(72) الهدف: قانون مؤسسات العمل (الأخلاءات، ودونة قواعد السلوك للوسطاء والمحكمين) (2007).

(73) الإشارة الحكومية رقم 76 من 2007.

(74) المادة 19.

(75) المرجع نفسه، المادة 20(أ).

(76) المرجع نفسه، المادة 20(ب).

(77) المرجع نفسه، المادة 20(ب).

(78) المرجع نفسه، المادة 20(ب).

(79) المرجع نفسه، المادة 20(ج).

(80) المادة 94 من قانون العمال وعلاقات العمل، وتمت سميت مؤسسات العمل، أو المحكمة ال ياومة، أو المحكمة السياسية، أو المحكمة غير المباشرة، أو المحكمة متصلة بالقضايا، أو المحكمة المؤقتة في حود الولايات المحلية للمحكمة العليا توجب قانون القضاء وتطبيق القوانين. ولمحكمة العمل على وجه الخصوص مسلة البناء في الطعون الناشئة عن قرارات أي من المحكمة بموجب الجزء الرابع من قانون العمال وعلاقات العمل.

31 GE.15-03149
و裁判ات وتفتيض قرارات محكمة لجنة الوساطة والتحكيم؛ وقرارات لجنة الخدمات الأساسية. وتختص محكمة العمل حصريًا أيضًا بالسماح في مراجعة القرارات أو المدونات أو المبادئ النهجية أو اللوائح التي يصدرها الوزير بموجب هذا القانون (1) (1) والشكاوى، تخلاف الشكاوى التي يُت ب فيها عن طريق التحكيم بموجب أحكام هذا القانون.

83- وعندما بدأت محكمة العمل مباشرة مهامها في عام 2002 في تنزانيا القارية لم يكن لها سوى سجل واحد مقررة في دار السلام. وكانت المحكمة تصل إلى المناطق الداخلية في جمهورية تنزانيا المتحدة عبر جلسات متلقة. غير أن رئيس القضاء، في إطار السلطة المتولى له بموجب القاعدة 5 من قواعد محكمة العمل (1) (1)، أصدر في عام 2010 قواعد إنشاء مراكز محلية لشعبة العمل في محكمة العمل التابعة لمحكمة العليا الجمهورية تنزانيا المتحدة (2010) (2) (2). وأنشئ بموجب هذه القواعد في كل منطقة مركز محلي لشعبة العمل محكمة العمل في المحكمة العليا (2) (2). وأنشئ في دار السلام مركز محلي إلى جانب السجل الرئيسي محكمة العمل (2).

84- أما في زنجبار، فتختص المحكمة الصناعية بسلطة البيت في منازعات العمل التي تحال إليها بموجب قانون علاقات العمل (2005) (2). ويدرس المحكمة الصناعية لنزاع قاضي يعينه رئيس زنجبار من بين قضاة أو أشخاص مؤهلين للعمل قضاة في المحكمة العليا بعد التاشور مع رئيس قضاء زنجبار (2). وعند البيت في منازعات العمل، مجلس القاضي مع هيئة من استشاريين يعينهما رئيس القضاء، أولاً من فريق للخبراء تفترضه منظمات أرباب العمل والثاني من فريق يقترحه أحاد مباشات (3).

85- ويتم المحكمة الصناعية لزنجر وحدة لمعالجة المنازعات (4) أن تنشأ لجة للعمل للبيت في كل منازعات العمل التي تحال إلى اللجنة بموجب قانون علاقات العمل (4). وتفصل وحدة معالجة المنازعات في منازعات العمل عن طريق الوساطة أولاً (1)؛ وعن طريق التحكيم إذا أخفقت الوساطة (1).

المراجع

الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1)

الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1)

الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1)

الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1)

الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1)

الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1)

الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1)

الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1)

الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1)

الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1)

الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1)

الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1)

الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1)

الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1)

الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1)

الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1)

الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1)

الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1) الإشار إلى: (1)
86- وعلى غرار كل القضايا المدنية أو الجنائية التي تبث فيها أي محكمة في الدولة الطرف، يجوز الطعن على قرارات محكمة العمل أمام محكمة استئناف تنزانيا. وقد تقرر الحق في الطعن على قرارات محكمة العمل أمام محكمة الاستئناف في تنزانيا القارية، بموجب المادة 57 من قانون مؤسسات العمل، إذ نصت هذه المادة على أنه "لا يجوز لأي طرف في الدعوى المرفوعة أمام محكمة العمل أن يطعن على قرار تلك المحكمة أمام محكمة استئناف تنزانيا إلا فيما يتعلق بالمسائل القانونية". وتطبيق ذلك على زججاز، التي ينص فيها قانون علاقات العمل، في المادة (187) منه، على أن أي شخص متضرر من أي قرار أو أمر صدره المحكمة الصناعية. يجوز له أن يطعن على ذلك القرار أمام محكمة الاستئناف وفقاً لقواعد محكمة الاستئناف. ويكمل حق الطعن في هذا الصدد للشخص أن يتبني مسألة أخرى للانتصاف في حال عدم ارتياحه سواء لقرار محكمة العمل (في تنزانيا القارية) أو لقرارات المحكمة الصناعية (في زججاز).

2- آجزة تسوية المنازعات على الأراضي


88- وتتولى محكمة الأرضي وإسكان في المقاطعة معالجة منازعات الأراضي على مستوى المقاطعات. ويتمتع الهيكل الإداري الذي يشكل أيضاً هيكل سلسلة المسؤولية وزارة الأرضي والتنمية المستدامة والمحافظة، وكذلك شعبية الأرضي التابعة للمحكمة العليا محكمة استئناف توزيرياً، هما لا يتركزان من السلطة القضائية التي يرأسها رئيس قضاة جمهورية تنزانيا المتحدة. وتنبثق السلطة القضائية وزارة الشؤون الدستورية والقانونية. ويفسر أن السلطة القضائية إدارا تابعة لوزارة العدل، إضافةً عندما يتعلق الأمر بإقامة العدل تعمل بشكل استقلالي وتلبي نتيجة الشريعة للحجم، موجب هذا الفصل بين السلطات. ومن هذا المطلق فإن السلطة القضائية هي وحدها المحكمة الإدارية، بإقامة العدل باستخدام نظامها الداخلي لتعيين الموظفين القضائيين وفصلهم من مناصبهم وفقاً لدستور قانون الأدوات القضائية (9).

انظر، على سبيل المثال، المادة 19 من قانون الخدمات القضائية، الفصل 237، ص.2 متحركة، 2002.
جيم- لجنة حقوق الإنسان والحكمة الرشيدة

- تلتزم الدولة بالمساهمة في تحسين وحماية حقوق الإنسان على مستوى البلدان. وتعتبر من مراقبة مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وهو مجلس مكون من ستين نائباً، يختلف عن لهم في الأمم المتحدة. ولجنة حقوق الإنسان بني سبأ، وهو مختص بالحقوق والencing. وقد تشكل لجنة حقوق الإنسان وتجمعت في عام 1977، ودُرِّبت لجنة حقوق الإنسان والعروبة والحكم الرشيدة (المشرفية فيما يلي باسم التشريعي)، واتخذت لجنة حقوق الإنسان والعروبة والحكم الرشيدة رجعية في منتصف آذار/مارس 2002 بعد تعين معوضة لهم في لجنة حقوق الإنسان والعروبة والحكم الرشيدة، بالإضافة إلى ولايتها في النصي للقضايا العربية في القانون، ودُرِّب لجنة حقوق الإنسان، تعني أيضاً معالجة إساءة استخدام السلطة العامة.

- وقد تشكل لجنة حقوق الإنسان والعروبة والحكم الرشيدة في المادة (1) من دستور الاتحاد والمواد (36) من توجيهاتها التشريعي. وبناء عليه، تمت مهمة الجهوية الرئيسية لجنة حقوق الإنسان والوجوهات الخاصة بالمواطنين بجانب المجتمع والجماعات، وضعت لجنة حقوق الإنسان والعروبة والحكم الرشيدة، بالإضافة إلى ولايتها في النصي للقضايا العربية في القانون، وتعني أيضاً معالجة إساءة استخدام السلطة العامة.

- وجد النص على وظائف لجنة حقوق الإنسان والعروبة والحكم الرشيدة في المادة (1) من دستور الاتحاد والمواد (36) من توجيهاتها التشريعي. وبناء عليه، تمت مهمة الجهوية الرئيسية لجنة حقوق الإنسان والوجوهات الخاصة بالمواطنين بجانب المجتمع والجماعات، وضعت لجنة حقوق الإنسان والعروبة والحكم الرشيدة، بالإضافة إلى ولايتها في النصي للقضايا العربية في القانون، وتعني أيضاً معالجة إساءة استخدام السلطة العامة.

- وجد النص على وظائف لجنة حقوق الإنسان والعروبة والحكم الرشيدة في المادة (1) من دستور الاتحاد والمواد (36) من توجيهاتها التشريعي. وبناء عليه، تمت مهمة الجهوية الرئيسية لجنة حقوق الإنسان والوجوهات الخاصة بالمواطنين بجانب المجتمع والجماعات، وضعت لجنة حقوق الإنسان والعروبة والحكم الرشيدة، بالإضافة إلى ولايتها في النصي للقضايا العربية في القانون، وتعني أيضاً معالجة إساءة استخدام السلطة العامة.

- وجد النص على وظائف لجنة حقوق الإنسان والعروبة والحكم الرشيدة في المادة (1) من دستور الاتحاد والمواد (36) من توجيهاتها التشريعي. وبناء عليه، تمت مهمة الجهوية الرئيسية لجنة حقوق الإنسان والوجوهات الخاصة بالمواطنين بجانب المجتمع والجماعات، وضعت لجنة حقوق الإنسان والعروبة والحكم الرشيدة، بالإضافة إلى ولايتها في النصي للقضايا العربية في القانون، وتعني أيضاً معالجة إساءة استخدام السلطة العامة.

- وجد النص على وظائف لجنة حقوق الإنسان والعروبة والحكم الرشيدة في المادة (1) من دستور الاتحاد والمواد (36) من توجيهاتها التشريعي. وبناء عليه، تمت مهمة الجهوية الرئيسية لجنة حقوق الإنسان والوجوهات الخاصة بالمواطنين بجانب المجتمع والجماعات، وضعت لجنة حقوق الإنسان والعروبة والحكم الرشيدة، بالإضافة إلى ولايتها في النصي للقضايا العربية في القانون، وتعني أيضاً معالجة إساءة استخدام السلطة العامة.

- وجد النص على وظائف لجنة حقوق الإنسان والعروبة والحكم الرشيدة في المادة (1) من دستور الاتحاد والمواد (36) من توجيهاتها التشريعي. وبناء عليه، تمت مهمة الجهوية الرئيسية لجنة حقوق الإنسان والوجوهات الخاصة بالمواطنين بجانب المجتمع والجماعات، وضعت لجنة حقوق الإنسان والعروبة والحكم الرشيدة، بالإضافة إلى ولايتها في النصي للقضايا العربية في القانون، وتعني أيضاً معالجة إساءة استخدام السلطة العامة.

- وجد النص على وظائف لجنة حقوق الإنسان والعروبة والحكم الرشيدة في المادة (1) من دستور الاتحاد والمواد (36) من توجيهاتها التشريعي. وبناء عليه، تمت مهمة الجهوية الرئيسية لجنة حقوق الإنسان والوجوهات الخاصة بالمواطنين بجانب المجتمع والجماعات، وضعت لجنة حقوق الإنسان والعروبة والحكم الرشيدة، بالإضافة إلى ولايتها في النصي للقضايا العربية في القانون، وتعني أيضاً معالجة إساءة استخدام السلطة العامة.


- وجد النص على وظائف لجنة حقوق الإنسان والعروبة والحكم الرشيدة في المادة (1) من دستور الاتحاد والمواد (36) من توجيهاتها التشريعي. وبناء عليه، تمت مهمة الجهوية الرئيسية لجنة حقوق الإنسان والوجوهات الخاصة بالمواطنين بجانب المجتمع والجماعات، وضعت لجنة حقوق الإنسان والعروبة والحكم الرشيدة، بالإضافة إلى ولايتها في النصي للقضايا العربية في القانون، وتعني أيضاً معالجة إساءة استخدام السلطة العامة.

- وجد النص على وظائف لجنة حقوق الإنسان والعروبة والحكم الرشيدة في المادة (1) من دستور الاتحاد والمواد (36) من توجيهاتها التشريعي. وبناء عليه، تمت مهمة الجهوية الرئيسية لجنة حقوق الإنسان والوجوهات الخاصة بالمواطنين بجانب المجتمع والجماعات، وضعت لجنة حقوق الإنسان والعروبة والحكم الرشيدة، بالإضافة إلى ولايتها في النصي للقضايا العربية في القانون، وتعني أيضاً معالجة إساءة استخدام السلطة العامة.

- وجد النص على وظائف لجنة حقوق الإنسان والعروبة والحكم الرشيدة في المادة (1) من دستور الاتحاد والمواد (36) من توجيهاتها التشريعي. وبناء عليه، تمت مهمة الجهوية الرئيسية لجنة حقوق الإنسان والوجوهات الخاصة بالمواطنين بجانب المجتمع والجماعات، وضعت لجنة حقوق الإنسان والعروبة والحكم الرشيدة، بالإضافة إلى ولايتها في النصي للقضايا العربية في القانون، وتعني أيضاً معالجة إساءة استخدام السلطة العامة.
التأسيسية، يمكن للجحنة عن طريق الوساطة أو التوفيق أو التفاوض أن تحسن أي شكوى أو تصرح أي فعل أو تقصير ناشئ عن انتهاك أي حق أساسي أو أعمال سوء الإدارة. وعندما تباشر اللجنة الوضاءة أو التوفيق فهي "تتصرف بصورة شبه قضائية". وتربط الوظيفة شبه القضائية للجنة على وجه الخصوص بعض جلسات الاستماع العامة أو إجراء التحقيقات.

وتتمثل الوساطة وسيلة إلى غاية. فهي تسعى إلى التوفيق بين الأطراف. وهذا تقوم اللجنة بدور في تسوية المنازعات عن طريق الوساطة والتوفيق والفصل في المنازعات، إلى جانب التحقيق في

الشكاوى، وتقسي اتهامات حقوق الإنسان ومتاهلات مبايع الحكرمة الرشيدة(3).

96 - وتعتبر لجنة حقوق الإنسان والحكومة الرشيدة في أداء وظائفها شبه القضائية لكل من قواعد الإجراءات والإلابات، ومجموعة المواضيع الخاصة بما(4) التي وضعت توجي inhibitory

التأسيسية(5) وفيما كانت، في سبيل تحقيق الإنصاف والموارد، غير ملزمة بقواعد الإجراءات والإلابات. وتتخذ اللجنة قرارات في شكل توصيات. وهي لا تتمتع بسلطة الإلزام القضائي التي تتمتع بها المحاكم في إتخاذ توصياتها. غير أنه يمكنها اللجوء إلى القضاء لإصدار توصيات إذا اقتضت الحاجة ذلك. ويجوز للجنة أيضا أن تقد قضايا أخرى مناسبة مهمة رفع دعوى قضائية للافتاء توصيات(6). وهكذا عملت اللجنة حتى الآن على ضمان تعزيز حقوق الإنسان

وحمايتها بشكل فعال في الدولة الطرف.

(68) وفقًا للقضائي كيمانغا (المقدم)، تشير عبارة "شبه قضائية" إلى ما "شبه الوظيفة القضائية، ولكنها مختلفة عنها نظرًا لاضطلاع هيئة إدارية به، وفي هذا السياق، يشير المصطلح أيضا إلى وظائف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي تضم فيها الخدمات التجارية تمهيدات حقوق الإنسان، وتعطيها على وجه أخرى غير الفقه القضائي، وتضع لإجراءات تراعي مبادئ الإنصاف والرومانسية بالإضافة إلى ضمالة عينة الشكوى.

(69) لجنة حقوق الإنسان والحكومة الرشيدة (إجراءات الشكاوى) لعام 2003، التي وضعت بموجب المادة 38 من قانون لجنة حقوق الإنسان والحكومة الرشيدة، رقم 7 عام 2001.

(70) وفقًا لل التشريع التأسيسي، تتوزع لجنة حقوق الإنسان والحكومة الرشيدة بأن "تراعي قواعد العدالة الطبيعية ولكنها لا تتمتع بأي من قواعد الإلابات القانونية أو التقنية التي تطبق على إجراءات

النقضية أمام المحاكم، وتتدرج جميع إجراءات النقضية فيها بصورة غير رسمية وتتسمى بالسرعة.

(71) المادة (249) من قانون لجنة حقوق الإنسان والحكومة الرشيدة. وقد أوصت اللجنة بأن توفر سلكية مناسبة (مكتب الحقوق القانونية وحقوق الإنسان)، وهو منظمة غير حكومية موثقة حقوق الإنسان ومقرها دار السلام، دعوتها أمام المحكمة لإشهار توصياتها في قضية (أريثيمك-كوروب) للإفادة، والمذكور

حقوق القانونية وحقوق الإنسان ضد مأمور المعاطفة وقائلاً، شرطة مقاطعة سيريسبيئي والثالث العام، HB/S/1032/2002/2003/MARA.